مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 19 عدد: 01 جوان 2023
العنوان: سياسة الإمبراطور قسطنطينوس إزاء... ص.ص 477- 494.

سياسة الإمبراطور قسطنطينوس إزاء المسيحية وآثارها على بلاد المغرب القديم (312-337م)

حميدة نشنش
المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة- (الجزائر)
nechnech.hamida@ensb.dz

تاريخ الإرسال: 2020/12/28؛ تاريخ القبول: 2022/10/18

Emperor Constantine's policy towards Christianity and its effects on the ancient Maghreb(312-337)

Hamida Nechnech

Abstract :

This article deals with the policy of Emperor Constantine towards christianity during (312-337), so that after his victory over Maxence (27 Oct 312) , he worked to take measures in favor of Christianity,by issuing the Milan decree that confirmed the previous decree of tolerance. He explicitly stated the principle of freedom of belief and granted permanent donations and privileges to the churchs of Africa, but in return he preserved the privileges granted to the pagan religion.

This policy necessitated his intervention in the Christian disputes that existed between the Catholics and the Donatists, in order to ensure the unity of Christianity, which would guarantee the unity of the Roman Empire, and it was in his political interest to side with the Catholics without trying to understand the truth of their differences, which in his position affected the fate of Christianity in Africa.

Keywords: The religious policy of Constantine; the ancient Maghreb ; christianity; Catholic; Donatist.

الملخص:

يتناول هذا المقال سياسة الإمبراطور قسطنطينوس إزاء المسيحية خلال الفترة الممتدة من (337-312م)،بحيث بعد انتصاره على ماكسونس (27أكتوبر312م)عمل على اتخاذ إجراءات في صالح المسيحية والتي تمثلت في إصداره لمنشور ميلان الذي أكد على مراسيم التسامح السابقة، وأعلن بصراحة عن مبدأ حرية المعتقد،والذي منح بموجبه هبات وامتيازات دائمة لكنائس إفريقيا.ولكن في المقابل، نجد أنه قد حافظ في نفس الوقت على الامتيازات التي كانت ممنوحة للديانة الوثنية.

وقد اقتضت سياسته هذه إلى التدخل في الخلافات المسيحية التي كانت بين الفريقين الكاثوليكي والدوناتي في المغرب القديم،من أجل أن يضمن وحدة المسيحية والتي ستضمن وحدة الإمبراطورية الرومانية، وكان من مصلحته السياسية أن ينحاز إلى جانب الكاثوليك بدون أن يحاول فهم حقيقة خلافاتهم، وهو ما أثر بموقفه هذا على مصير المسيحية في شمال إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الدينية لقسطنطينوس ؛ المغرب القديم؛ المسيحية ؛ الكاثوليكية ؛ الدوناتية.

مقدمة:

عرفت المسيحية في بداية القرن الرابع للميلاد تحولا جذريا في مصيرها ، فبعد أن كانت ديانة مضطَهدة من طرف الأباطرة الرومان الوثنيين أصبحت ديانة معترف بها ، بل وأصبحت مع نهاية هذا القرن الديانة الرسمية والوحيدة للإمبراطورية الرومانية، وهذا سواء في بلاد المغرب القديم أو في مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية، ولعل الفضل في ذلك يعود إلى الإمبراطور قسطنطينوس الذي عمل منذ انتصاره على خصمه ماكسونس(Maxence) في جسر ميلاف سنة 312م على تغيير سياسته الدينية، التي اتصفت بالتسامح مع جميع الديانات بما فيها المسيحية، مع الميل شيئا فشيئا إلى هذه الأخيرة وهذا خدمة لمصالحه، والتي كانت تقتضي منه الوقوف إلى جانبها ضد أي خلاف ديني يمكن أن يهدد وحدتها وبالتالي وحدة الإمبراطورية

حميدة نشنش
nechnech.hamida@ensb.dz

الرومانية، ولعل ما وقع في بلاد المغرب القديم من أحداث في عهده لخير دليل على ذلك .

وعلى ضوء ذلك سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن التساؤلات التالية: فيما يتمثل موقف الإمبراطور قسطنطينوس من المسيحية ؟ ، ومن ثم ما هي العوامل التي ساهمت في تغيير سياسته إزائها؟،وكيف أثرت سياسته هذه على الوضع الديني المسيحي في بلاد المغرب القديم؟

1- موقف الإمبراطور قسطنطينوس من المسيحية:

اعتبر المسيحيون انتصار قسطنطينوس على ماكسونس كانتصار لديانتهم(Paul Allard,1903 :147) ، وهذا نتيجة لإجراءاته الأولى التي اتخذها بعد انتصاره مباشرة، والتي تتمثل في إصداره لمنشور ميلان بعد أشهر قليلة من سنة 313م (Paul Monceaux, T. III, 41 :1963)، والذي أنهى من خلاله عن اضطهاد المسيحية في الإمبراطورية كلها بما فيها شمال إفريقيا (John K. Cooley, 1967 : 38) .

ورغم الاعتقاد السائد بين المؤرخين أن مرسوم ميلان قد أصدره كل من قسطنطينوس وليكينيوس(Licinius) إثر انتصارهما على ماكسونس(Maxence) (عبد القادر أحمد اليوسف ، 1966: 16-17) ، إلا أن الأبحاث التاريخية الحديثة دلت إلى عدم سلامة هذا الرأي ،بحيث ذكر المؤرخ الألماني م.سيك (M.Seeck) في أواخر القرن التاسع عشر بعدم صدور أي مرسوم يحمل ذلك الاسم ، ونادى برأيه القائل بأن المرسوم الوحيد الذي ظهر في هذه الفترة وفي هذا الشأن كان مرسوم التسامح الذي أصدره غالاريوس(Gallerius) سنة 311م. وقد جاءت مؤلفات عديدة في أوائل القرن العشرين تؤكد مقولة م.سيك، والتي رأت أن الإمبراطورين قسطنطينوس وليكينيوس أثناء اجتماعهما في مدينة ميلان قد لاحظا على ما يبدو أن مرسوم غالاريوس لم ينفذ بشكل مرض، ولهذا كتب كل منهما خطابا دوريا إلى عمالهم، موجهان لهم وموضحان كيفية معاملة المسيحيين (عمر كمال توفيق ، 2006: 55-56) ، وما وصل إلى أيدينا في هذا الصدد هو عبارة عن رسالة بعث بها ليكينيوس إلى نيقوميديا يوضح فيها سياسة الحكومة اتجاه

المسيحيين، وهي تأكيد على سياسة التسامح السابقة (عبد القادر أحمد اليوسف ، 1966: 17) .

وعلى أساس هذا المرسوم قام قسطنطينوس بمنح للمسيحية نفس الحقوق التي تمتعت بها الديانات الأخرى بما فيها الوثنية (عمر كمال توفيق ، 2006: 56-57)، وأعلن بصراحة مبدأ حرية الديانة، ومحددا أن هذه الحرية هي تتعلق بالكل وبدون تمييز، لاسيما بالمسيحيين (Paul Monceaux, 1963 :T. III, 41) ، وترجع أهمية موقف قسطنطينوس إلى أنه قد اعترف بالمسيحية وأنه ضمن لها حماية الحكومة ورعايتها، وكان هذا عملا بالغ الأهمية في تاريخ المسيحية الأول ،بعدما كانت ذات وضع غير قانوني وغير معترف بها في الدولة ،وبعدما أن كانت الديانة الوثنية هي الديانة الوحيدة المعترف بها رسميا في الإمبراطورية(عمر كمال توفيق، 2006: 57).

ولقد عملت السلطة على تطبيق بإخلاص نظام التسامح الجديد المكرس من طرف منشور ميلان، ولكن مع الميل شيئا فشيئا نحو المسيحية. ورغم ذلك لم يرد الإمبراطور إطلاقا قطع ماضيه فجأة ، ولهذا اعترف بديانتين للسلطة، مع منحهما نفس الحماية والمساعدة (Paul Monceaux, 1963 :T. III, 47).

ومهما يكن فقد كانت المسيحية متساوية مع الوثنية من حيث الحقوق، وكان من الطبيعي وسط هذه المساواة أن تسجل المسيحية انتصارا على الديانات الوثنية، وألا يطول الزمن ليصبح دين المسيح دين الإمبراطورية(ط.ب .مفرج و آخرون، 2004: 109) الوحيد في نهاية القرن الرابع للميلاد سنة 380م (Jacques Pirenne, 1959 :389).

ولم تقتصر سياسة قسطنطينوس بالنسبة للديانة المسيحية على مجرد الاعتراف بها كدين رسمي(عمر كمال توفيق ، 2006: 57)،فإنه دعم منشور ميلان بسلسلة من القوانين التي كانت في مصلحة المسيحية.وما يهمنا في هذا الأمر هي الأوامر الأولى المتعلقة بشمال إفريقيا(Paul Monceaux, 1963 :T. III, 41) ، ففي نهاية سنة 312م أو بداية سنة 313م أمر قسطنطينوس بواسطة رسالة الحاكم أنولينوس (Anullinus) بإرجاع إلى الكنائس الإفريقية في كل مدينة ما تم مصادرته خلال الاضطهاد من حدائق و مباني و أي شيء آخر

تملكه (Constantin le grand, 2010 : let.1, au proconsul Anullinus 1-2)، وفي رسالة أخرى طلب منه أن يخبر كيكيليانوس(Caecillianus) أسقف قرطاجة، أن الإمبراطور سيقوم بإعفاء رجال الكنيسة من كل المناصب العامة وهذا لكي يكرسوا أنفسهم كلية لخدمة الرب (Constantin le grand, 2010: let.3, au proconsul Anullinus, 2) ، وفي رسالة أخرى بعثها إلى الأسقف كيكيليانوس نفسه أبلغه فيها بالإعانات المالية التي سوف يمنحها إياه من خزينة الإمبراطورية ، ويأمره فيها بتوزيعها على رجال الكنيسة في كل المقاطعات الافريقية ، (Constantin le grand, 2010 : let.2, à Cécilien,1-3).

وهكذا تحصل المسيحيون منذ البداية في إفريقيا مثل بقية المناطق الأخرى بواسطة منشور ميلان على حق استرجاع أملاكهم، والحرية الكاملة لعبادتهم وحق العيش في أعيادهم ونشر ديانتهم. بل أكثر من ذلك،إذ أصبحت الكنيسة هدفا للاهتمامات الإمبراطورية، حيث استلمت من الحكومة على هبات وامتيازات دائمة (Paul Monceaux, 1963 :T. III, 42)، ولعلنا نذكر في هذا الصدد أمثلة عن ذلك، كمنحها قانونا خاصا يتمثل في إمكانية نقل المتهمين قضاياهم إلى محكمة الأسقف و الاعتراف بشرعية حكمها (Marcel Simon et André Benoit , 1968 : 193)، وكانت لها نفس شرعية المحاكم الرسمية و هذا منذ 23جوان318م (Ernest Stein,1959:99) . كما أعفت قوانين أخرى أملاك الكنيسة العقارية من الضرائب (ويل وايريل ديورانت ،1998:ج.11، 389)، وفي سنة 321م أصدر قانونا كان الأكثر أهمية بالنسبة لتطور وقوة الكنيسة اقتصاديا، وهذا بمنحها تلقي الميراث(Ernest Stein,1959 :99) ،حيث صرح لأي شخص أراد أن يوقف أملاكه على الكنيسة أن يفعل ذلك(عمر كمال توفيق ، 2006: 57).وفي هذا الصدد تنافس كل من السخاء الإمبراطوري و أيضا سخاء الأشخاص لإنماء هذا الميراث(Claude Lepelley, 1969 : 68) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتبط اسم قسطنطينوس بإقامة الكثير من الكنائس في كافة أنحاء الإمبراطورية؛بما فيها شمال إفريقيا (عمر كمال توفيق ، 2006: 58-59)، حيث شهدت هذه الأخيرة بناء العديد

من الكنائس والمصليات في عهده منها كنيسة كاستيلوم تانجيتانوم (Castellum Tingitanum، شلف) سنة 324م (Paul Monceaux, T. III, 68-71): 1963. وكانت هذه الكنائس التي شيدت في هذه الفترة بمثابة رمزا للانتشار المسيحي (عمر كمال توفيق ، 2006: 59).

وانطلاقا من سنة 324م تاريخ انتصار قسطنطينوس على ليكينيوس(Licinius) و الذي تم اعتباره بحسب كلود لبيلي كانتصار لإمبراطور مسيحي على إمبراطور وثني : (Claude Lepelley, 1969 66) ، زادت هذه المبادرات، بحيث لم تتوقف السياسة الإمبراطورية إطلاقا عن مساعدة الديانة المسيحية إلى أن أصبحت ديانة السلطة الرومانية (Paul Christophe, 2000 : 85) .

وتجدر الإشارة هنا، أن قسطنطينوس خلال هذه الفترة، رغم أنه كان لا يزال يعلن أن الناس كلهم أحرارا فيما يعبدون، إلا أنه أعلن وقتئذ صراحة اعتناقه الدين المسيحي ودعا رعاياه أن ينهجوا نهجه في الدين الجديد (ويل وايريل ديورانت ،1998:ج.11، 386)، و لكن في المقابل، لم يجبر أي أحد على ذلك، أما تعميده بحسب بعض المؤرخين،فإنه لم يقم به إلا وهو على فراش الموت سنة337م (Jean Bayet et Raymond Thouvenot,1925 :358) .

وبهذا لما انتصر قسطنطينوس سنة 324م انتصرت معه المسيحية وأصبحت ديانة الإمبراطور؛ ولكن حينها لم يتم تحريم الوثنية (Jacques Pirenne, 1959 :389) ، بحيث لم يتم العثور ولا دليل يثبت أن قسطنطينوس قد اضطهد أتباع الشرك،بل اتبع معهم إلى آخر مطافه سياسة متسامحة. وفي إفريقيا لدينا دلائل كثيرة تثبت ذلك ،منها إرساله مجموعة من الأوامر إلى المجالس المحلية، التي كانت ما تزال كلها وثنية، سواء في البروقنصلية(خلال سنوات 315م و 327م و329م و335م و337م) أو في بيزاكينا (المزاق)(خلال سنة 332م)، كانت اثنتان من هذه الأوامر بالتحديد بهدف زيادة امتيازات الكهنة أو الكهنة القدامى المحليين.وفي 21ماي337م -في عشية وفاته- أعفاهم أيضا إلى جانب الكهنة الدائمين، من بريبوسيتورا أنوناروم (praepositura annonarum) ومن الأعباء الصغرى. ومن أجل أن يضمن دوام تطبيق هذا المرسوم ، أمر بأن يتم نقشه وإلصاقه على لوح

برونزي . وعموما فإن هذا القانون الأخير الصادر في قرطاجة يثبت بوضوح عن تدابيره الكريمة نحو الممثلين الرسميين والكهنة الرئيسيين للديانة الإمبراطورية، سواء في المدن أو في المجالس المحلية (Paul Monceaux, 1963 :T. III, 47-48) .

ومن الواضح أن موقف قسطنطينوس ابتداء من سنة 324م، كان موقف لرجل مخلص للعقيدة المسيحية ولرجل مدافع وحامي للكنيسة (Marcel Simon et André Benoit , 1968 : 313) . ولكن رغم ذلك، فإن موقفه الرسمي والمادي من الوثنية لم يتغير على نحو ظاهر إلى نهاية حكمه (Paul Allard, 1900 : 51) . ولقد اضطر قسطنطينوس إلى أن يتحسس كل خطوة يخطوها بحذر،لأن الوثنية كانت هي الغالبة على العالم الذي يعيش فيه، ولذلك ظل يستخدم ألفاظا توحيدية يستطيع أن يقبلها كل وثني، وقام خلال السنين الأولى من سلطانه بجميع المراسيم التي يتطلبها منه منصب الكاهن الأكبر، والتي تحتمها عليه الطقوس التقليدية، وجدد بناء الهياكل الوثنية، وأمر بممارسة أساليب العرافة، واستخدم في تدشين القسطنطينية شعائر وثنية و مسيحية معا...الخ، ولما توطدت دعائم قوته أخذ يجهر تدريجيا بمحاباة المسيحية (ويل وايريل ديورانت ، 1998: ج.11، 388-389) .

ويبدو لنا أن الظروف السياسية التي كان يمر بها الامبراطور قسطنطينوس، هي من حتمت عليه اتخاذ هذه الازدواجية في التعامل، فمن جهة رأى في المسيحية تحقيقا لطموحه السياسي للتحكم في زمام الأمور،خصوصا وأن شعار الصليب الذي اتخذه ضد خصمه ماكسونس قد جلب له الانتصار. وفي المقابل، فإنه لم يستطع أن يتخلص من الوثنية دفعة واحدة، بل أراد أن يتدرج في ذلك حتى لا يؤلب أتباعها ضده ،خصوصا وأنهم كانوا يشكلون الأغلبية في الإمبراطورية الرومانية. ولهذا نرى أنه عامل المسيحيون والوثنيون بالمثل تقريبا إلى نهاية حكمه بهدف ضمان الاستقرار السياسي له.

2- عوامل تغيير قسطنطينوس لسياسته إزاء المسيحية:

هناك خلاف كبير بين المؤرخين عن العوامل التي جعلت قسطنطينوس يغير من سياسته إزاء المسيحية ، فالبعض يقول أنه

اعتنقها عن إيمان والبعض الآخر يقول أنه اتخذها لدولته لأسباب دنيوية تتعلق بمصلحتها، وهو الرأي الذي مال إليه قسم كبير من المؤرخين ، إذ لم يأت في المصادر ما يفيد بإيمانه بها،ولا بد أنه قد أدرك أن سياسة دقليسيانوس في اضطهاد المسيحيين لم تنجح في التغلب عليهم ، بل أدت إلى الفرقة داخل الدولة في وقت تزايدت فيه الأخطار الخارجية،فضلا عن أن مصالح الإمبراطورية واتجاهها أصبح نحو الشرق الذي هو مصدر المسيحية. وبالرغم مما يقال عن النسبة العددية للمسيحيين بالنسبة لمجموع سكان الإمبراطورية ،إلا أن ما يبين مدى قوتهم في ذلك الحين ، هو تأثيراتهم العميقة في المناطق الحيوية للإمبراطورية التي تقع في الجزء الشرقي منها،ونقصد بذلك آسيا الصغرى والشام ومصر و بقية الساحل الشمالي الإفريقي (عمر كمال توفيق ، 2006: 53-55).

وما يفيد أنه لم يقدم على المسيحية عن عقيدة دينية، أنه بعد اعتناقه دينه الجديد كان قلما يخضع لمتطلبات العبادات المسيحية من شعائر وطقوس. و يتضح من رسائله التي بعث بها إلى الأساقفة المسيحيين، أنه لم يكن يعني بالفروق اللاهوتية التي كانت تضطرب بها المسيحية، مع أنه لم يكن يتردد في القضاء على الانشقاق محافظة على وحدة الإمبراطورية. وقد كان في أثناء حكمه كله يعامل الأساقفة على أنهم أعوانه السياسيين، فكان يستدعيهم إليه، ويرأس مجالسهم ويتعهد بتنفيذ ما تقره أغلبيتهم من آراء (ويل وايريل ديورانت ،1998:ج.11، 387).

وقد أورد لنا الدكتور شنيتي دليلا آخرا ربما يكون أكثر وضوحا من الأدلة السابقة ،ويتمثل في ضغط الإمبراطور على مجمع آرل من أجل أن يصدر فتوى في صورة قانون كنسي تحرم الجنود المسيحيين الذين يمتنعون عن حمل السلاح ، أي أن يتم اعتباره مرتدا عن المسيحية من طرف كنيسة المقاطعة التي ينتمي إليها.إن هذا الإجراء الكنسي الذي تم استجابة لرغبة الإمبراطور قد أفصح جيدا عن الخطة السياسية المتبصرة الكامنة وراء تنصره ، إذ تمكن من تحويل زعماء النصرانية من محايدين أو معارضين للسلطة الإمبراطورية إلى

عناصر مؤيدة لها تضحي بمبادئها التاريخية تزلفا للإمبراطور (محمد البشير شنيتي ، 1984: 281-282).

ويبدو لنا أن هذا القرار الذي اتخذ في مجمع آرل لردع كل من يحاول الامتناع عن الخدمة العسكرية،كان له قيمة كبيرة في توطيد الأمن والاستقرار للامبراطورية الرومانية في هذه الفترة، خصوصا بعد ازدياد تهديد المخاطر الخارجية عليها .

والظاهر أن السياسة الدينية لقسطنطينوس لا تكمن أهميتها الكبرى في التاريخ العالمي في انتصاره على ماكسونس، ولا في قيامه بالإعلان في ميلان عن تساوي الحقوق بين المسيحية والديانة الوثنية. ولكن ترجع أهميتها في قيامه بدمج الكنيسة المسيحية في تنظيم الدولة، وبمنحه إياها قوة كبيرة و أيضا حقوقا تخضعها لسلطة الدولة، والتي سيتم توجيهها من طرف هذه الأخيرة . وبسبب السلطات التي تركت للكنيسة، كان للسلطة مصلحة حيوية في مراقبتها بفعالية وحفظ النظام لديها، حيث كان قسطنطينوس يرى أن سلام السلطة هو مرتبط دائما بسلام الكنيسة، ونتيجة لذلك رأى أن هذه السياسة هي واجب ديني لملك مسيحي (Ernest Stein,1959 :96-97) .

"وهذا ما يقوي الميل إلى الرأي القائل بأن تنصر قسطنطينوس كان يستهدف أغراضا سياسية، عجز عن تحقيقها بالوسائل العسكرية.ومما يؤكد هذا، أن الإمبراطور كان حريصا على وحدة الكنيسة كي تكون قوة جامعة لجماهير المسيحيين رعايا الإمبراطورية، الأمر الذي يمكن الدولة من ممارسة سلطتها عليهم عن طريق هذه الكنيسة الموحدة التي يمكن تحويلها إلى جهاز أيديولوجي قوي التأثير يخدم مصالح الدولة العليا " (محمد البشير شنيتي ، 1984: 281). "وبالتالي ستكون أداة لتهدئة البلاد وتوحيدها وحكمها "(ويل وايريل ديورانت ،1998:ج.11، 388) . وبهذا فإذا "كانت الكنيسة والدولة قد توحدتا في ذلك الوقت، فكان الخروج على إحداهما خروجا على الاثنتين معا "(ويل وايريل ديورانت ، 1998:ج.12، 96) .

وإن كانت علاقات الكنيسة والسلطة قد تمت معالجتها بهذا الشكل،فإن السلطة قد أصرت على ضرورة الاعتراف بمستلمي الوظائف الكنسية من طرف الجميع، وأن لا يتم عرقلة نشاطهم إطلاقا،

فكل نزاع كنسي الذي هو في الأصل جد تافه،سيكون له قمع في الإمبراطورية كلها، بسبب أنه حسب الإنجيل لا توجد في الأرض إلا كنيسة واحدة، ولهذا على كل أسقف أن يبقى في اتحاد مع جميع زملائه الشرعيين،فإذا ما حدث نزاع في أي كرسي أسقفي فأنه سيؤدي إلى انشقاق في الكنيسة كلها، ولهذا لا يمكن أن تبقى الدولة غير مكترثة. وبعد مدة قصيرة من منشور ميلان سينشغل قسطنطينوس بصراع من هذا النوع (Ernest Stein, 1959 :99-100). و هو الصراع الذي كان بين الدوناتيين والكاثوليك في بلاد المغرب القديم.

3- أثر سياسة قسطنطينوس على الوضع الديني المسيحي في بلاد المغرب القديم:

شهدت إفريقيا في بداية القرن الرابع للميلاد نشوء نزاع ديني تبعا لاضطهاد 303م، حيث عارض فريق متشدد سنة 312م انتخاب كيكيليانوس كأسقف على قرطاجة بسبب رسامته التي تمت من طرف المسلمين(Traditores) ، وهم الأساقفة الذين قاموا خلال الاضطهاد بتسليم الكتب المقدسة إلى السلطات، هذا الفريق المعارض من طرف دوناتوس اغتنموا فرصة اهتمام قسطنطينوس بالقضايا المسيحية فحملوا القضية إليه(Marcel Simon et André Benoit , 1968 :193) ، ليبينوا له عدم شرعية رسامة كيكيليانوس وللحصول على عزله قانونيا(Jean-Paul Brisson ,1948 : 181-182) ، وهو ما يفسر عدم وجود نية مسبقة لهم في تأسيس كنيسة منفصلة عن باقي الكاثوليك (Mahfoud Kaddache, 1992 : 191) .

وباعتبار أن الإمبراطور قسطنطينوس قد ضمن للكنيسة من خلال منشور ميلان الحرية التامة للعبادة وأيضا الحماية الشرعية (يوسابيوس القيصري،1998:الكتاب10، الفصل2،5؛5؛6) ، ولهذا سارعت كل من الطائفتين الكاثوليكية والدوناتية في إفريقيا إلى معرفة من ستكون لها هذه الحماية . ومنذ البداية فإن قسطنطينوس لم يتردد في إعلان موقفه ضد الدوناتيين ، إذ كان يراهم هم المتسببين للفوضى. وما يفسر هذه السياسة هو إعطائه إعفاءات وامتيازات للاكليروس الكاثوليك دون سواهم (Paul Monceaux, 1963 :T. IV, 20-21) ، بحيث كتب إلى كيكيليانوس أسقف قرطاجة نفسه يبلغه بالمساعدات

المالية ويكلفه بتوزيعها على الطوائف التابعة له، ويعده بالحماية ضد أعدائه، ولأجل ذلك دعاه فيها إلى التماس المعونة من الحكام الأفارقة ضد الذين أخلوا بالسلام، (Constantin le grand, 2010 : let.2, à Cécilien,6-8)، وبهذا فمنذ الأيام الأولى التي تلت الانشقاق كان ضد الكنيسة المنشقة سلطة الإمبراطور وممثليه في إفريقيا (Paul Monceaux, 1963 :T. IV, 21).

ورغم أن الإمبراطور قد أخذ منذ البداية موقفا لفائدة الكاثوليك(وهذا بالإشارة إلى رسالته إلى كيكيليانوس)، إلا أنه كان مترددا مابين الحزم والتسامح بخصوص الدوناتيين ، وهو يتبين لنا من خلال مسايرته لطلبات الدوناتيين في التحكيم.

فلقد قام الدوناتيون بدعوة قسطنطينوس إلى تحكيم قضيتهم من طرف أساقفة غالة بسبب نزاهتهم حيث لم يمس الاضطهاد بلادهم (Paul Christophe, 2000 : 86) ،ولكن قسطنطينوس أوكل مهمة التحقيق والرئاسة إلى البابا ميلتياد (أوميلشاد) بواسطة رسالة بعثها إليه في هذه المناسبة، اتسمت بحرص الإمبراطور على إقامة النظام الجيد للإمبراطورية قبل كل شيء ، من خلال عدم السماح بوجود أي انشقاق أو انقسام في الكنيسة الكاثوليكية المعترف بها قانونيا (Constantin le grand, 2010 : let.4, au pape Miltiade,2-3) ، ويرى المؤرخ بريصون أن قسطنطينوس قد تصور - على ضوء التقرير الذي قدمه له أنولينوس- أن الدوناتيين هم المتهمون بالإضرار بأمن السلطة، وفي ظروفهم هذه فإنهم خسروا قضيتهم مقدما(Jean-Paul Brisson, 1958 : 256-257).

وعلى هذا الأساس، قام ميلتياد بتحويل لجنة الأساقفة الغاليين إلى مجمع انعقد في روما (أكتوبر 313م)، والذين أعلنوا من خلاله صحة انتخاب كيكيليانوس وحملوا دوناتوس مسؤولية كل مكروه (Paul Christophe, 2000 : 86-87)، موافقين بذلك للسلام ولإرادة الإمبراطور ولفكر الإنجيل (Albert de Broglie, 1857 : 265)، بحسبهم.

لكن الدوناتيون اعترضوا على القرار، وطلبوا من الإمبراطور تحقيق جديد وحكام جدد، لأسباب أنهم اكتشفوا أن البابا

ميلتياد كان له موقف مشبوه أثناء الاضطهاد، إضافة إلى أن اللجنة التي أصدرت الأحكام كانت تضم قضاة أغلبهم من إيطاليا ، فحين أنهم طالبوا بحكام من غالة فقط. وأخيرا هو إهمال السبب الرئيسي في قضيتهم وهو التحقيق في أهلية أسقف فليكس أبتوني(Abthugni،هنشير السوار) الذي قام برسامة كيكيليانوس. وأمام إلحاح الدوناتيين، قرر قسطنطينوس التصرف، فأمر بفتح تحقيق للتحري حول تصرف فليكس الأبتوني ،موكلا مهمة هذا التحقيق إلى حكام أفارقة، ، وهذا انطلاقا من مقر أسقفية هذا الأسقف ووصولا إلى قرطاجة. وانتهى هذا التحقيق بإعلان البراءة الكاملة لفليكس من طرف البروقنصل إيليانوس (Aelianus) في 15 فيفري 314م (Paul Monceaux, 1963 :T. IV,22-23).

عندئذ دعى الإمبراطور إلى عقد مجمع كبير في مدينة آرل بغالة يوم 1 أوت 314م، حضره تقريبا ممثلوا كل المقاطعات الغربية بما فيهم ممثلوا الكنيستين الإفريقيتين (Paul Monceaux, 1963 :T. IV, 23)، متحملا أثناءه نفقة الكل على الطريق وهو ما يدعى بمعروف العربات العامة والتي ستحتل مكانة كبيرة في مجامع ذلك القرن، وستصبح مؤثرة وأحيانا وسيلة خطيرة في تصرف السلطة العامة على الكنيسة. وقد استفاد الأساقفة الدوناتيين من هذا السخاء (Albert de Broglie, 1857 : 283-284) . وبحسب رأينا نرى أنه أراد من خلال ذلك أن يضغط عليهم من أجل أن يخضعهم ويضعفهم في موقفهم.

ومهما يكن، فلقد أكد هذا المجمع على أحكام مجمع روما السابق، وهذا بناء على ما أقرته لجنة التحقيق الرسمية الكبيرة التي فوضها الإمبراطور في إفريقيا (Paul Monceaux, 1963 :T. IV,23)، وبهذا كانت قرارات المجامع و البروقنصل متفقة على طول الخط، وهو ما يظهر التضامن الذي لامناص منه بين السلطة المدنية والكنيسة الرسمية (شارل أندري جوليان ،1969: ج.1 ،297).

ومع ذلك اعترض الدوناتيون على قرارات هذا المجمع وأصروا على المطالبة بتحكيم مدني(Paul Allard,1903: 165) ، ورغم جهلنا لأسباب مطلبهم هذا ، إلا أنه يعود ربما بحسب تصورنا

إلى آمالهم في أن يصدر الامبراطور قرارا يكون فيه محايدا وبعيدا عن تأثير رجال الكنائس الغربية المتحالفة مع كيكيليانوس ضدهم.

حاول قسطنطينوس أن يتهرب، ولكن أصحاب الدعوى كانوا عنيدين حازمين والفوضى ازدادت في إفريقيا، وعليه كان على الإمبراطور أن يخضع، لمصلحة دولته بحسب بول مونصو، وهو ما جعله يقبل بدعوتهم على الأقل مبدئيا، ولكن كان مترددا أو مراوغا خلال سنتين، وغير لعدة مرات القرار والإجراء، في هذا الوقت ازداد الاضطراب في إفريقيا، وهنا قرر قسطنطينوس أن ينهيه وهذا بوضعه تحت المراقبة كل من دوناتوس وكيكيليانوس في مقره في شمال إيطاليا، وفي نفس الوقت أرسل إلى قرطاجة مبعوثين ، كلفهما القيام بتحقيق جديد وإعادة إن أمكنهم ذلك الوحدة الدينية. تم استقبال البعثة استقبالا سيئا من طرف الدوناتيين، فاضطر المبعوثين إلى ترك قرطاجة معلنين أن الحق يعود إلى كيكيليانوس الذي بقي على اتحاد مع الكنيسة العالمية(Paul Monceaux, 1963 :T. IV,24) .

ونتيجة لذلك قرر المجلس الإمبراطوري المجتمع في ميلان الاعتراف بشرعية انتخاب كيكيليانوس(نوفمبر 316م) (Paul Christophe, 2000 : 87) ،واعتبر هذا القرار كل من يرفض الخضوع خارجا عن القانون (François Decret et Mhamed Fantar, 1998 : 296) .

ورغم ذلك عمل الدوناتيون على إضعاف فعالية هذا القرار الأخير، حيث رأوا في أوزيوس(Osius) أسقف كوربو وصديق كيكيليانوس السبب في تحرض الإمبراطور ضدهم (Charles Joseph Hefélé, 1907:T.I,298) . عندئذ قرر قسطنطينوس التدخل بواسطة قانون أصدره حوالي أواخر سنة 316م، أمر فيه بإعادة الوحدة الدينية ونزع من الدوناتيين الكنائس التي استحوذوا عليها، وكلف ممثلي السلطة المدنية والعسكرية الأعلى رتبة في إفريقيا لتنفيذ المرسوم إما باللين والهدايا أو باستعمال القوة في حالة ما إذا لم يخضعوا (Paul Monceaux, 1963 :T. IV,26).

ولأجل ذلك، قام حكام المقاطعات الرومانية بحملات عسكرية لإرغام المنشقين عن كنيسة قرطاجة إلى الخضوع تطبيقا

لتعليمات الإمبراطور، وهو ما أدى إلى ارتكاب أعمال قمع كبرى ذكرت الناس بزمن الاضطهاد(محمد البشير شنيتي ، 1984: 297) ، فسقط الكثير من الضحايا في العديد من الكنائس الدوناتية بقرطاجة التي لدينا معلومات حولها ،والتي كانت مسرحا لأحداث وحشية من عنف وتقتيل تعرض لها أتباع الدوناتية و إكليروسها على حد سواء، على يد الجنود أو رجال الكنيسة الرسمية (Paul Monceaux, T. IV,27-28: 1963).

وهكذا أظهر هذا الاضطهاد للدوناتيين بوضوح التحالف ما بين السلطة الرومانية والكنيسة الرسمية ، وهو ما أدى إلى تقوية مقاومتهم التي كانت شرسة ،ووقع ضحايا من طرفهم اعتبروهم كشهداء مثل الذين كانوا في زمن الأباطرة الوثنيين (François Decret et Mhamed Fantar,1998 :296-297)

ومهما يكن، فقد دام هذا الاضطهاد تقريبا خمس سنوات، الذي كان تقريبا طيلة هذه الفترة متقاربا في حيويته وفي تهديده ، وهو ما جعل القادة الدوناتيون في بداية سنة 321م يستسلمون إلى طلب العفو من الإمبراطور قسطنطينوس ، الذي يئس بدوره في إعادة الوحدة(Paul Monceaux, 1963 :T. IV,29) ، بعد أن أرهقته مقاومتهم من جهة، ومن جهة أخرى بسبب انشغاله بصراعه مع ليكينيوس (Paul Christophe, 2000 : 87) . حينها اضطر قسطنطينوس إلى إصدار مرسوما للتسامح في هذه السنة، الذي أدى في الواقع إلى استمرار الانشقاق(Marcel Simon et André Benoit, 1968 : 193) ، حيث سمح للاكليروس المنفيين بالعودة إلى إفريقيا، وترك للدوناتيين حرية العقيدة والعبادة بشرط عدم الإضرار بالنظام العام، وفي نفس الوقت دعى الكاثوليك إلى الاعتدال والصبر في مواجهة خصومهم (François Decret, 1996 : 141) .

من بعد ذلك، أظهر قسطنطينوس إلى نهاية حكمه-بحسب بول مونصو- نوعا من الكراهية للتدخل في قضايا إفريقية المسيحية، وأساء فهم نزاعاتهم وحاكمهم بسخف ولا مبالاة، ولم يتدخل إلا بفتور في أمل إعادة القليل من النظام إلى المنطقة (Paul Monceaux, T. IV,29: 1963) .

ويرجع ذلك بحسب رأينا،إلى عدم اهتمام قسطنطينوس أصلا بقضية المسيحيين في منطقة بلاد المغرب القديم، وما كان يريده هو حل ذلك الخلاف بأي طريقة كانت ، فرغم وقوفه في البداية لصالح الكاثوليك حلفائه،إلا أنه مع استمرار الدوناتيين في إحداث الاضطراب في المنطقة، قرر حينها تفضيل مصلحته الشخصية عن مصلحة الكنيسة الكاثوليكية ، وهذا من خلال مراضاته للدوناتيين على حساب الكاثوليك بهدف استتاب الأمن في المنطقة.

خاتمة:

نستنتج في الأخير أن قسطنطينوس قد اتخذ سياسة التسامح الديني إزاء المسيحية، بعدما أدرك فشل الاضطهادات التي كانت تطال أتباعها، والتي لم تزد إلا في تعزيز قوتهم وانتشارهم، فعمد إلى كسب ودهم والدفاع عنهم ومنحهم هبات وامتيازات دائمة ،ولكنه عمد في المقابل المحافظة على الهبات الممنوحة للديانة الوثنية ،في محاولة منه للتوفيق بينهما في العطايا و مع الميل شيئا فشيئا إلى المسيحية ، وهذا تمهيدا لأن تصبح هذه الأخيرة الدين الرسمي والوحيد للإمبراطورية الرومانية،لكي توظفها للتحكم في المناطق التي تحتلها، باعتبارها كانت قوة مؤثرة فيها .

وقد تزامنت هذه السياسة مع الخلافات الدينية التي شهدها المغرب القديم في هذه الفترة، وكان من مصلحة قسطنطينوس الوقوف إلى جانب الأساقفة الكاثوليك ، دون حتى أن يكون متنصرا، المهم كان بالنسبة إليه عدم تضرر مصالحه السياسية والتي لن تتحقق إلا بتحالفه معهم. وقد اتخذ قسطنطينوس منذ الوهلة الأولى موقفه من الدوناتيين ، وما يفسر مراجعته في كل مرة موقفه منهم، هو محاولته حل هذه القضية بطرق سلمية والضغط عليهم بقرارات مجمعية . ولكن إصرار الدوناتيين على أخذ الحق لطرفهم في كل مرة وبدون كلل أو ملل، جعل قسطنطينوس ينزعج من هذا الوضع ويتضايق، وبالتالي قرر في آخر المطاف استعمال العنف ضدهم، بعدما كانت القرارات سواء المجمعية أو المدنية دائما وبدون تردد لصالح كيكيليانوس ، التردد كان بحسب ما نراه فقط في اختيار الأسلوب الذي يستطيع من خلاله

قسطنطينوس التخلص من هذا الانقسام،ومن ثم ضمان وحدته السياسية.

وهكذا فرغم اعلان قسطنطينوس للتسامح الديني وميله شيئا فشيئا للكنيسة الكاثوليكية، في محاولة منه لتوحيد الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعاني الضعف في هذه الفترة ، إلا أنه في المقابل كان سببا في تفاقم الخلافات الدينية في المغرب القديم بسبب سياسته التي أدت إلى انشقاق الكنيسة المحلية إلى كنيستين متعاديتين ، بل وأدت إلى زيادة الاضطرابات في هذه المنطقة والتي عجلت بإنهاء احتلالها لها.

المراجع:

-أحمد اليوسف، عبد القادر ،(1966).الإمبراطورية البيزنطية، صيدا- بيروت : المكتبة العصرية.

-جوليان، شارل أندري، (1969). تاريخ افريقيا الشمالية تونس الجزائر المغرب الأقصى(من البدء إلى الفتح الاسلامي 647م)، (تر.محمد مزالي،البشير بن سلامة)، تونس: الدار التونسية للنشر.

-ديورانت، ويل وايريل ، (1998).قصة الحضارة،(تر.محمد بدران)،ج.11-12 ، بيروت: دار الجيل.

-شنيتي، محمد البشير ،(1984). التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني ودورها أحداث القرن الرابع الميلادي،الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب.

-كمال توفيق، عمر ،(2006).تاريخ الدولة البيزنطية،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية.

-مفرج ، ط.ب. ، ومجموعة من الباحثين،(2004). موسوعة عالم الأديان، ج.8(نشوء المسيحية واضطهادها و انتشارها)، ب.م: NOBILIS.

-يوسابيوس القيصري،(1998). تاريخ الكنيسة،(تر.القمص مرقس داود)، القاهرة: مكتبة المحبة.

- De Broglie, Albert,(1857).l'église et l'empire romain au IV^e siécle, 1^ére partie (règne de Constantin I), 2^éme éd., Paris :Didier et Cie libraires éditeurs.

-Allard, Paul , (1903). le christianisme et l'empire romain de Néron à Théodose, Paris :librairie Victor le coffre.

-Allard ,Paul, (1900).Julien l'apostat ,T.1, 2^éme éd., Paris : librairie Victor Lecoffre .

- Bayet ,Jean et Thouvenot ,Raymond, (1925).Histoire romaine ,Paris : librairie Armand Colin .

- Constantin le grand, (2010).lettres et discours,(trad. Maraval ,Pierre), Paris : les belles lettres.

- Brisson, Jean-Paul, (1948).gloire et misère de l'Afrique chrétienne,Paris : Robert Laffont.

-Brisson, Jean-Paul, (1958).autonomisme et christianisme dans l'Afrique romaine de Septime Sévère à l'invasion Vandale, Paris :éd.E. de Boccard.

-Christophe, Paul , (2000). 2000 ans d'Histoire de l'église ,Paris : Droget-Ardant.

- Cooley, John K., (1967).Baal Christ and Mohammed(religion and revolution in north Africa), London :John Murray .

-Decret , François, (1996). le christianisme en Afrique du nord ancienne, Paris :éd.Seuil.

-Decret , François et Fantar , Mhamed , (1998).l'Afrique du nord dans l'antiquité(Histoire et civilization des origines au V^e siècle), Paris : éd. Payot et Rinages.

-Hefélé, Charles Joseph, (1907).Histoire des conciles, T.1,1^ére partie , Paris :Letoizey et Ané éd.

-Kaddache , Mahfoud, (1992).l'Algerie dans l'antiquité , 3^éme éd. , Alger : entreprise national du livre.

-Lepelley , Claude, (1969).l'empire romain et le christianisme , Paris : Flammarion .

-Monceaux, Paul, (1963).Histoire littéraire de l'Afrique chrétienne ,T.III-IV, Paris : culture et civilisation.

-Pirenne Jacques , (1959).les grands courants de l'histoire universelle(des origines à l'islam),T.1, Neuchatel :éditions de Baconniére.

-Simon , Marcel et Benoit, André, (1968).le judaisme et le christianisme antique d'Antiochus Epiphane à Constantin, Paris : presses universitaires de France.

-Stein , Ernest, (1959). Histoire du bas-empire,(trad.Palanque,Jean-Remy) T.1, Paris : Desclée de Brouwer.

للإحالة على هذا المقال:

ـ حميدة نشنش، (2023)، «سياسة الإمبراطور قسطنطينوس إزاء المسيحية وآثارها على بلاد المغرب القديم (337-312م) ». **المواقف**، المجلد: 19، العدد: 01، جوان 2023، ص. ص 477- 494.